الأمم المتحدة
A/HRC/WG.6/45/MYS/1

الجمعية العامة

Distr.: General
31 October 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والأربعون
22 كانون الثاني/يناير – 2 شباط/فبراير 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

ماليزيا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- إن عضوية ماليزيا في مجلس حقوق الإنسان (2022-2024) للمرة الثالثة هي شهادة على التزامها القوي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

2- لقد جرى ثالث استعراض دوري شامل لماليزيا في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وتلقت ماليزيا 268 توصية[1]. وفي عام 2021، قدمت ماليزيا تقرير منتصف المدة الأول الطوعي للاستعراض الدوري الشامل[2].

3- وخلال فترة التنفيذ، شهدت ماليزيا تداعيات جائحة COVID-19. وأمكن الحفاظ على رعاية وسلامة ورفاه أشد الفئات ضعفاً من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان، وفقاً للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. ولدى القيام بذلك، أعطت الحكومة الأولوية لنهج يشمل المجتمع بأسره، استناداً إلى مبادئ التناسب والشمول والشفافية وسيادة القانون والمسؤولية المجتمعية.

ثانياً- المنهجية وعملية التشاور

4- تم إعداد التقرير الوطني بالتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوكالات الحكومية واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان (SUHAKAM)، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والبرلمانيون، والأكاديميون. وعُقد ما مجموعه 23 جلسة تشاور واجتماعاً، وأقر مجلس الوزراء الماليزي التقرير في 8 أيلول/سبتمبر 2023.

5- ويركز التقرير الوطني على تنفيذ التوصيات المقبولة، وما استجد من تطورات، وسبل المضي قدماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلاد.

6- وفي أعقاب الاستعراض الدوري الشامل الثالث، اضطلعت وزارة خارجية ماليزيا، بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، بما يلي:

(أ) أضفت الطابع المؤسسي على مشاورة نصف سنوية لأصحاب المصلحة المتعددين تشمل الوزارات والوكالات ذات الصلة واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وشمل ذلك الاجتماعات الافتراضية المعقودة خلال جائحة COVID-19. وقد عُقدت حتى الآن ثماني مشاورات نصف سنوية على الصعيد الوطني؛

(ب) استحدثت مصفوفة للرصد، بدعم من خبير استشاري مستقل عينته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من أجل المتابعة المنهجية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل من خلال 168 مؤشراً؛

(ج) أنشأت قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات، وهي ذاكرة مؤسسية جامعة لتتبع التقدم المحرز بشأن التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وعُقدت ست حلقات عمل بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وماليزيا هي أول دولة تستخدم النسخة المحدّثة من تطبيق قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات NRTD 2.0؛

(د) عقدت مشاورات إقليمية مع الوكالات الحكومية ولا سيما في ولايتي صباح وساراواك، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان، لضمان إجراء مشاورات شاملة في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل.

7- وفي عام 2020، كانت ماليزيا واحدة من البلدان النموذجية الستة التي تم اختيارها لتكون جزءاً من "دراسة عن الممارسات الجيدة الناشئة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل"، اعترافاً بالتزام الحكومة الثابت بالاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً- تنفيذ التوصيات المقبولة

ألف- الأطر الوطنية لحقوق الإنسان

8- يُضطلع بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها من خلال الأطر الوطنية المختلفة. فخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا، التي تم إطلاقها في عام 2018، تشتمل على 294 خطة عمل تغطي 83 من المجالات ذات الأولوية المصنفة تحت الركائز الخمس التالية: الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وحقوق الفئات الضعيفة؛ وحقوق الشعوب الأصلية، ومسؤوليات ماليزيا الدولية في مجال حقوق الإنسان[3]. وتقوم الحكومة حالياً بتحديث خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لزيادة تعزيز التعاون بين الوزارات بشأن قضايا حقوق الإنسان.

9- وأنشأت الحكومة عشر[4] لجان برلمانية خاصة مختارة في عام 2023 لضمان وجود ضوابط وموازين فعالة بشأن النزاهة المؤسسية والمبادئ الديمقراطية والنهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان. وتغطي اللجان البرلمانية الخاصة المختارة مجموعة واسعة من المواضيع بما فيها حقوق الإنسان والمرأة والطفل وكذلك الصحة وبناء الأمة.

10- إن وضع اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان ضمن الفئة "ألف" هو اعتراف بامتثالها الكامل لمبادئ باريس[5]. وتتعاون الحكومة بنشاط مع اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان في تعزيز مزيد من التفاهم والتعاون في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

11- وناقش البرلمان الماليزي التقارير السنوية للجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2019 وحزيران/يونيه 2023. وشجعت المناقشات المشرعين على مناقشة واستعراض واستكشاف سبل المضي قدماً للنهوض بحقوق الإنسان في البلاد.

12- وتماشياً مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة[6]، تواصل الحكومة بذل الجهود لتعزيز فعالية اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان.

13- ومنذ عام 2018، تتبع الحكومة نهجاً شاملاً للمجتمع بأسره للنهوض بحقوق الإنسان من خلال تعزيز الإطار القانوني. فقد أُلغي وعُدل ووُضع ما مجموعه 26[7] قانوناً ولائحة على النحو المبين في المرفق ألف.

باء- الالتزامات الدولية

التصديق على الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان

14- تسترشد الحكومة دائماً بنص الدستور الاتحادي وروحه عند النظر في الانضمام إلى أي صك دولي. وماليزيا دولة طرف في ثلاثة صكوك لحقوق الإنسان[8]. ولمراعاة الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية، تواصل الحكومة استعراض السياسات وفقاً لذلك من أجل تحسين الامتثال لهذه الصكوك.

15- وقد أُنشئت لجنة دائمة مشتركة بين الوكالات لدراسة إمكانية انضمام ماليزيا إلى الصكوك الأساسية الستة المتبقية لحقوق الإنسان.

16- وفي عام 2019، ترجمت الحكومة، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، صكوك حقوق الإنسان الأساسية التسعة، والاتفاقية المتعلقة باللاجئين، ونظام روما الأساسي إلى اللغة الوطنية (*البهاسا ميلايو*). ووزعت هذه الوثائق المترجمة على الوكالات الاتحادية، ووكالات الولايات، والبرلمانيين، والمجتمع المدني بغية زيادة فهمهم لحقوق الإنسان.

17- وعقدت الحكومة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، الحوارات والاجتماعات وحلقات العمل التالية وشاركت فيها بهدف تحليل مدى توافق القوانين والسياسات الماليزية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان:

(أ) حلقتا عمل نظمتهما وزارة الشؤون الداخلية في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 و5 كانون الأول/ديسمبر 2019 لمناقشة مدى استعداد ماليزيا للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ب) اجتماعان للجنة الفنية عقدتهما وزارة الموارد البشرية في 27 آب/أغسطس و24 تشرين الأول/أكتوبر 2018 لمناقشة مقتضيات وتحديات الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

(ج) حلقة عمل مشتركة بين الوكالات عقدتها وزارة الشؤون الداخلية في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 لمواصلة دراسة مقتضيات التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

(د) استعراض أجراه مجلس الأمن القومي لدراسة إمكانية الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة باللاجئين؛

(هـ) ندوة عبر الإنترنت لزيادة الفهم والوعي فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 17 آب/أغسطس 2021؛

(و) حلقتان دراسيتان إقليميتان عبر الإنترنت لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في عامي 2019 و2022 عقدتهما مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب.

التعاون مع الآليات الإقليمية والدولية

18- لماليزيا سجل ممتاز من التعاون مع الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وقد استضافت ماليزيا حتى الآن 13 زيارة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة[9]. وفي عام 2019، أصدرت الحكومة دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

19- واستقبلت ماليزيا أول زيارة عمل لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2019. وفي وقت لاحق، رحبت الحكومة بتعيين مستشار للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لماليزيا قام في جملة أمور بتيسير وضع قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات.

20- وقدمت ماليزيا تقارير وطنية إلى لجنة حقوق الطفل في عام 2021 ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2022. واتخذت الحكومة أيضاً تدابير واسعة النطاق لتحسين التقيد بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير، بما في ذلك عن طريق المشاركة في حلقات العمل والدورات التدريبية التالية:

(أ) حلقة عمل بشأن تقديم تقارير هيئات المعاهدات إلى لجنة حقوق الطفل نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، آب/أغسطس 2019؛

(ب) حلقة عمل بشأن تقديم تقارير هيئات المعاهدات إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، شباط/فبراير 2020؛

(ج) اجتماع مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن إعداد التقرير الدوري السادس لماليزيا المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛

(د) تدريب على إعداد التقارير الدورية المقدمة إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، نظمته منظمة النهوض بالمرأة ومنظمة التعاون الإسلامي، كانون الثاني/يناير 2022؛

(هـ) حلقة عمل عقدت بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تقديم تقارير هيئات المعاهدات إلى لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

21- ونظمت ماليزيا أيضاً حلقات العمل والحلقات الدراسية التالية:

(أ) شاركت عضوة في لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ندوة عبر الإنترنت بمناسبة اليوم الدولي للمرأة – المرأة في مواقع القيادة: تحقيق مستقبل متساو في عالم الكوفيد-19، آذار/مارس 2021؛

(ب) ألقى مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب خطاباً رئيسياً في المنتدى الافتراضي – تمكين الشباب أثناء جائحة كوفيد-19، آب/أغسطس 2021؛

(ج) الندوة الدولية الثامنة للجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي: وجهات نظر إسلامية حول حماية اللاجئين – الحقوق والحصول على التعليم، تشرين الأول/أكتوبر 2022؛

(د) شارك المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ في حلقة نقاش خلال المشاورة الإقليمية التي نظمتها اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في ماليزيا، من أجل مناقشة أوجه الترابط بين تغير المناخ والبيئة وحقوق الإنسان، أيار/مايو 2023.

22- وتعمل الحكومة أيضاً مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على زيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان خلال الزيارات الأكاديمية التي يقوم بها هؤلاء إلى ماليزيا:

(أ) التقى المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات بالوزير وكبار المسؤولين في عام 2019؛

(ب) التقى المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بكبار المسؤولين في آذار/مارس 2023؛

(ج) التقى رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بكبار المسؤولين في آب/أغسطس 2023.

23- وتواصل ماليزيا تعزيز حقوق الإنسان من خلال الآليات الإقليمية بما في ذلك اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان. واشتركت الحكومة واللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان ومجلس كبار قضاة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في استضافة الحوار الرفيع المستوى بشأن حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا: حقوق المتهمين في قضايا جنائية، في كانون الأول/ديسمبر 2018. وفي أيار/مايو 2023، استضافت الحكومة المشاورة الإقليمية للجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والبيئة وتغير المناخ.

جيم- الحقوق المدنية والسياسية

24- تؤكد الحكومة من جديد التزامها المستمر بالمبادئ والمعايير الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما دامت متسقة مع الدستور الاتحادي الذي يعتبر القانون الأعلى لماليزيا. ومع ذلك، فإن ممارسة هذه الحقوق ليست مطلقة وتخضع، في جملة أمور، لأخلاقيات البلد وأمنه.

عقوبة الإعدام

25- سُن قانون إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية لعام 2023 *[القانون 846]* ودخل حيز التنفيذ في 4 تموز/يوليه 2023. وينطوي القانون على إدخال تعديلات على قانون العقوبات، وقانون الأسلحة النارية (تشديد العقوبات) لعام 1971، وقانون الأسلحة لعام 1960، وقانون الاختطاف لعام 1961، وقانون المخدرات الخطرة لعام 1952، وقانون التجارة الاستراتيجية لعام 2010، وقانون الإجراءات الجنائية. وتتمثل أهداف هذا القانون، في جملة أمور، في إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية وتغيير العقوبة المتعلقة بالسجن مدى الحياة.

حرية الرأي والتعبير

26- حرية الرأي والتعبير محمية بموجب المادة 10(1)(أ) من الدستور الاتحادي. وفي مجتمع متعدد الأديان والأعراق مثل ماليزيا، فإن حرية الرأي والتعبير واسعة النطاق ومتنوعة. وفي هذا الصدد، تعطي الحكومة الأولوية دائماً لتهيئة بيئة تمكينية تتم فيها ممارسة حرية الرأي على نحو مسؤول.

27- ويتناول قانون الاتصالات ووسائط الإعلام المتعددة لعام 1998 *[القانون 588]* مجالي الاتصالات ووسائط الإعلام المتعددة في ماليزيا وينظمهما. وفي الوقت نفسه، ينظم قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1984 *[القانون 301]* حرية الإعلام ويلبي الحاجة إلى حماية النظام العام والوئام والأمن.

28- وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة فرقة عمل لدراسة مشروع القانون المقترح بشأن مجلس وسائط الإعلام الماليزي. وسيتألف المجلس من إعلاميين مستقلين.

29- وتواصل الحكومة العمل بشكل وثيق مع صناعة الإعلام للحد من الأخبار المزيفة وضمان استقلال وسائط الإعلام وكذلك الرفاه العام للإعلاميين. ولهذا الغرض، تم إطلاق مدونة محدثة بشأن المحتوى، تتضمن معايير وممارسات تنظم عملية نشر المحتوى في أيار/مايو 2022.

30- وفي عام 2023، احتلت ماليزيا المرتبة 73 من أصل 180 دولة في المؤشر العالمي لحرية الصحافة، وهي قفزة هائلة إلى الأمام من المرتبة 113 في العام السابق.

31- وتواصل الحكومة التزامها بتهيئة مناخ مؤات لحرية الرأي والتعبير من خلال القيام بما يلي:

(أ) المشاركة مع أصحاب المصلحة لتحديد التحديات واستعراض تطبيق بعض القوانين، مثل قانون إثارة الفتنة لعام 1948 [القانون 15]، وقانون الاتصالات ووسائط الإعلام المتعددة لعام 1998 [القانون 588]، وقانون الأسرار الرسمية لعام 1972 [القانون 88]، وقانون الصحافة والمطبوعات لعام 1984 [القانون 301]، وقانون حقوق المؤلف لعام 1987 [القانون 332]؛

(ب) تقديم ورقة سياساتية بشأن قانون حرية المعلومات إلى اجتماع لجنة مجلس الوزراء الخاصة بشأن مكافحة الفساد في عام 2023؛

(ج) عقدت 13 مشاركة مختلفة مع الشركاء الاستراتيجيين والجهات الفاعلة في المجال والمنظمات غير الحكومية لتقييم فعالية القانون 301. وأجرى معهد الأمن العام الماليزي أيضاً دراسة كجزء من عملية الاستعراض.

32- وتحترم الحكومة وتحمي حقوق الماليزيين في التجمع السلمي. وفي عام 2019، عدلت الحكومة قانون التجمع السلمي لعام 2012 *[القانون 736]* لمنح المزيد من الحرية والتساهل في إجراء التجمعات السلمية، بما في ذلك السماح بالاحتجاجات في الشوارع. وقلصت التعديلات الإطار الزمني لإخطار السلطات بمثل هذه التجمعات إلى خمسة أيام فقط. ومنذ عام 2019، أجري 968 22 تجمعاً أو احتجاجاً في الشوارع.

33- وتعترف ماليزيا بالدور الهام للمجتمع المدني في تيسير جهود الحكومة للنهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان وتقدره. وستواصل الحكومة المشاركة مع المجتمع المدني وإشراكه في المداولات المتعلقة بالسياسات والبرامج الوطنية. ويوجد حالياً 146 80 من منظمات المجتمع المدني و265 10 من المنظمات غير الربحية مسجلة لدى وزارة الشؤون الداخلية.

مبادرات لمنع التعذيب

34- لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مثل قواعد نيلسون مانديلا، تواصل الحكومة التشجيع على إصلاح السجون في خمسة مجالات هي: (أ) البيئة المؤاتية، (ب) إعادة التأهيل، (ج) كفاءة الموظفين، (د) التعاون الاستراتيجي، (ت) الإصلاحيات المجتمعية. ويجري الاضطلاع بهذه الإصلاحات من خلال البرامج التالية:

(أ) وضع مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛

(ب) إجراء عمليات تفتيش دورية من قبل هيئات داخلية وخارجية، بما في ذلك اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر وممثلو الأمم المتحدة؛

(ج) السماح للقضاة الزائرين بزيارة أو تفتيش أي سجن وأي جزء أو قسم من السجن في أي وقت، على النحو المنصوص عليه في قانون السجون [القانون 537]؛

(د) التحقيق السريع في أي شكاوى أو تجاوزات، تنفيذاً للقانون 537 بشأن قواعد السجون والأوامر الدائمة للمفوض العام؛

(هـ) إنشاء وحدة التحقيق الجنائي بشأن الوفيات أثناء الاحتجاز في عام 2021، للتحقيق في الوفيات أثناء الاحتجاز في أقسام الشرطة.

35- وترجمت ماليزيا أيضاً برنامج التعلم الإلكتروني لقواعد نيلسون مانديلا إلى لغة البهاسا ميلايو لغرس المعرفة بحقوق الإنسان، بما في ذلك المعاملة الإنسانية، في أوساط موظفي السجون. وقد أدرجت عناصر حقوق الإنسان في برنامج تدريب موظفي السجون، ويجري تدريسها بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان.

36- وتعمل الحكومة أيضاً بنشاط على التصدي للاكتظاظ ومعاودة الإجرام عن طريق تكثيف البرامج الإصلاحية المجتمعية. ويشمل هذا تحويل أحكام السجن القصيرة الأجل إلى عقوبات بديلة. ويتيح قانون الحضور الإلزامي للمجرمين لعام 1954 [القانون 481] مبادرات الاحتجاز خارج جدران السجون من خلال برامج لإعادة التأهيل في المجتمع المحلي.

37- وفي أيلول/سبتمبر 2022، سنت الحكومة تعديلاً للقانون 481 ينص على عقوبة بديلة للجناة المحكوم عليهم بالسجن لمدة تقل عن ثلاث سنوات. وبموجب هذه العقوبة، يطلب من الجاني القيام بعمل إلزامي لصالح المجتمع خارج جدران السجن.

38- كما يسمح للجناة أثناء قضائهم فترة العقوبة بالعيش مع أسرهم ومواصلة وظائفهم الأصلية. ولكن يجب أن يكونوا حاضرين للقيام بأعمال إلزامية مثل أعمال التنظيف والاهتمام بالحدائق في المجالس

المحلية ودور الأيتام ودور المسنين ودور العبادة والمقابر وغيرها. ويتيح هذا النهج أيضاً للجناة فرصة المساهمة في المجتمع المحلي فضلاً عن تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع.

39- وعلاوة على ذلك، تستخدم الحكومة سجوناً فرعية لمعالجة الاكتظاظ حيث يتم إيواء المدانين الجدد المتورطين في جرائم بسيطة في 13 سجناً فرعياً.

40- وفيما يتعلق بتدريب هيئات الإنفاذ وبناء قدراتها، تتعاون الحكومة مع اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان فيما يلي:

(أ) تدريس مادة حقوق الإنسان للشرطة الملكية الماليزية التي تشمل حظر التعذيب؛

(ب) دليل تدريبي بعنوان "حقوق الإنسان والاحتجاز" للمدرّبين في السجون.

قانون الأمن

41- لا يزال تطبيق قانون منع الجريمة لعام 1959 *[القانون 297]* وقانون الجرائم الأمنية (التدابير الخاصة) لعام 2012 *[القانون 747]* وقانون منع الإرهاب لعام 2015 *[القانون 769]* سارياً في ماليزيا. ولا تطبق هذه القوانين إلا على الجرائم المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين.

دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التنمية المستدامة والجهود المبذولة لإعمال الحق في التنمية

42- تعطي ماليزيا الأولوية دائماً للتنمية والاستدامة والشمول في سياساتها الوطنية لحماية وتعزيز الرفاه العام لشعبها. وبناء على ذلك، تبذل الجهود لتعميم أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية من خلال ما يلي:

(أ) مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع خطط التنمية الوطنية الخمسية ودمجها فيها؛

(ب) وضع قاعدة بيانات بشأن أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) إنشاء إطار مؤسسي لأصحاب المصلحة المتعددين.

43- وفي أعقاب تفعيل المجلس الوطني لأهداف التنمية المستدامة في عام 2016، أصبحت جميع أهداف التنمية المستدامة متماشية مع الخطتين الحادية عشرة والثانية عشرة لماليزيا. وتم وضع المرحلة 1 (2016-2020) والمرحلة 2 (2021-2025) من خارطة طريق أهداف التنمية المستدامة لجعل جدول الأعمال الوطني لأهداف التنمية المستدامة يتماشى مع تحقيق غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

44- وأُنشئ المركز الوطني لأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2022 لرصد التقدم والتنفيذ المحرزين فيما يتصل بجميع البرامج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك جودة الرعاية الصحية؛ والسكن الميسور التكلفة للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض؛ والحصول على التعليم. وعرضت ماليزيا التقدم الذي أحرزته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقريرها الاستعراضي الوطني الطوعي الثاني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021.

45- وتعتقد ماليزيا أن إدماج القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وكذلك أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال التنمية من شأنه أن يضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

46- وإدراكاً من الحكومة للروابط القائمة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، أدرجت أهداف التنمية المستدامة في قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات. وتتضمن قاعدة البيانات الوطنية

لتتبع التوصيات 168 مؤشراً لتسهيل تنفيذ التزامات ماليزيا بموجب الاستعراض الدوري الشامل، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، وأهداف التنمية المستدامة.

القضاء على الفقر

47- في عام 2019، قامت الحكومة بتنقيح الدخل عند حد الفقر لزيادة فعالية مبادرات القضاء على الفقر. ومهد التنقيح الطريق لصياغة سياسات أكثر استهدافاً وتنفيذ البرامج تنفيذاً فعالاً.

48- وتتضمن خطة ماليزيا الثانية عشرة برامج ومبادرات مختلفة للقضاء على الفقر، تهدف إلى زيادة دخل الفقراء، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، والنهوض بنوعية التعليم والتدريب على المهارات.

49- وتنفذ الحكومة، من خلال لجنة رصد خطة ماليزيا الثانية عشرة، مشاريع مختلفة للقضاء على الفقر، تشمل، في جملة أمور، ما يلي: مبادرة دخل أفراد الشعب؛ وبرنامج القضاء على الفقر المدقع؛ وبرنامج التمكين الاقتصادي الحضري؛ وبرنامج تمويل القرى الصينية الجديدة؛ وبرنامج للمساعدة على تحمل تكاليف المعيشة؛ ومركز النمو الريفي؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الريفية وتدريب رأس المال البشري؛ والبرنامج الخاص لسكان ساراواك الأصليين، وبرنامج تنمية رأس المال البشري؛ وحزمة التحفيز الاقتصادي.

50- وفي الفترة من 2012 إلى 2023، أنفقت الحكومة 89,7 مليار رينجيت ماليزي[10] على برامج المساعدات النقدية المباشرة. وفي عام 2023، تم تخصيص 15,2 في المائة من إجمالي الميزانية الوطنية للمساعدة النقدية. ولغرض التنسيق وتوزيع الأموال في الوقت المناسب على الفئة المستهدفة، أنشأت الحكومة نظاماً وطنياً لقاعدة بيانات الفقر، يعرف باسم eKasih. ويعمل نظام eKasih كقاعدة بيانات مركزية توفر المعلومات عن الفقراء والذين يعيشون في فقر مدقع.

51- وفي عام 2023، نُفذت بنجاح المرحلة الأولى من برنامج القضاء على الفقر المدقع التي تشمل 000 2 أسرة معيشية في 80 بلدة في جميع أنحاء البلاد. ويزيد برنامج مبادرة دخل أفراد الشعب من دخل الفئات المستهدفة ويعالج القضايا الهيكلية، بما في ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة فضلاً عن الاعتماد المفرط على استيراد الأغذية والعمالة الأجنبية. ويضطلع بهذه المبادرة الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية والشركاء الاستراتيجيون.

52- وفي ساراواك، تم تخصيص 38 مليون رينجيت ماليزي في إطار خطة ماليزيا الثانية عشرة لتنفيذ برامج التخفيف من حدة الفقر للفئات الضعيفة. وتتماشى برامج التخفيف من حدة الفقر مع معايير الأمم المتحدة في مجال الإدارة البيئية والاجتماعية وإدارة الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار استعراض منتصف المدة لخطة ماليزيا الثانية عشرة، تمت الموافقة أيضاً على مبلغ 3,2 مليار رينجيت ماليزي لتنفيذ 523 برنامجاً ومشروعاً للتنمية الريفية. وتشمل هذه المشاريع مشاريع البنية التحتية، وبناء القدرات، وبرامج مدرة للدخل.

السكن الميسور التكلفة

53- توفر السياسة الوطنية للإسكان والسياسة الوطنية للسكن الميسور التكلفة (2018-2025) لجميع الماليزيين وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض إمكانية الحصول على المأوى الملائم والميسور التكلفة والمرافق ذات الصلة. ومن عام 2021 إلى آذار/مارس 2023، تم بناء 455 98 منزلاً ميسور التكلفة خصيصاً لمن هم من الأسر ذات الدخل المنخفض.

54- وتوفر الحكومة الحماية للمستأجرين والإيجارات من خلال صياغة التشريعات اللازمة مثل قانون الإيجار السكني وقانون تنمية أراضي الوقف.

55- ولضمان المأوى الملائم للمجتمعات المحلية الضعيفة، قامت الحكومة بتنفيذ مبادرات مختلفة تشمل، في جملة أمور، إنشاء المجلس الوطني للإسكان الميسور التكلفة، برئاسة رئيس الوزراء. ويشرف المجلس على تنفيذ جدول أعمال الإسكان الميسور التكلفة ويقترح التدابير لمعالجة المسائل المتصلة بالإسكان.

56- وخلال الجائحة، وفرت مبادرة منزل العائلة الماليزي *(Rumah IKRAM)*[11] المأوى للفئات الضعيفة من خلال السماح بالإيجار المجاني لمدة 6 أشهر.

الحماية الاجتماعية

57- في أيار/مايو 2022، أصدرت الحكومة أمر الحد الأدنى للأجور لعام 2022، الذي رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 25 في المائة.

58- وأنشئ مجلس الحماية الاجتماعية الماليزي لتنسيق سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية. ويتألف مجلس الحماية الاجتماعية الماليزي من لجان العمل التالية:

(أ) المساعدة الاجتماعية؛

(ب) الضمان الاجتماعي؛

(ج) التدخلات في سوق العمل؛

(د) إدارة البيانات.

59- واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2022، استفاد 167 533 شخصاً من 12 خطة للمساعدة في مجال الرعاية الاجتماعية، بقيمة 997 033 468 2 رينجيت ماليزي، بينما تلقى ما مجموعه 055 1 مستفيداً مساعدات بشأن الأجهزة المساعدة بقيمة 724 760 2 رينجيت ماليزي.

60- وفي عام 2022، أنشأت الحكومة قاعدة بيانات الحماية الاجتماعية لتوحيد مختلف برامج الحماية الاجتماعية. وتجري الحكومة حالياً بحثاً لاستحداث أداة لتقييم الرفاه العام لمتلقي المساعدة الاجتماعية.

61- كما تحفّز الحكومة منظمات الرعاية الاجتماعية والمجتمع المدني من خلال تقديم المنح أو المساعدات المالية. فمن عام 2020 إلى عام 2022، قُدمت المنح إلى 745 منظمة استفاد منها 332 24 شخصاً. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت 604 6 منظمات مساعدات مالية ونفذّت 808 1 برامج استفاد منها 324 85 مشاركاً في جميع أنحاء البلاد.

62- وتشمل البرامج الأخرى بنك صباح للوقت الاجتماعي، وهو نظام عبر الإنترنت يسجل الأنشطة التي يقوم بها المتطوعون ويقدم لهم مكافآت مالية استناداً إلى العمل التطوعي المنجز والمشاركة في حملات التبرع بالدم. وفي حين أن هذا البرنامج المبتكر يشجع العمل التطوعي، فإنه يهدف أيضاً إلى تنمية مجتمع أقل اعتماداً على الإعانات.

63- وفي ساراواك، يجري تنفيذ العديد من برامج الدعوة لتعزيز التنمية الاجتماعية والرفاه العام لمجتمعات الشعوب الأصلية، ومنها الحوارات بشأن التنمية الاجتماعية والتضامن المجتمعي.

64- وتتعاون الحكومة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع "تعزيز سياسة الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية والنمو الشاملين" من أجل تحسين فعالية وكفاءة نظام الحماية

الاجتماعية. ومن المتوقع أن يساهم المشروع، المقرر أن يكتمل بحلول نيسان/أبريل 2024، في التوصل إلى وضع أول سياسة وطنية للحماية الاجتماعية في ماليزيا.

65- وتقتضي الحكومة من أصحاب العمل الحصول على تغطية تأمينية للعمال الأجانب اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019 من خلال نظام إصابات العمل التابع لمنظمة الضمان الاجتماعي[12] بموجب قانون الضمان الاجتماعي للموظفين لعام 1969 [القانون 4].

خدمات الرعاية الصحية

66- في ماليزيا، يمكن للجميع الحصول على الرعاية الصحية بغض النظر عن الجنسية. ولا تزال الحكومة ملتزمة بضمان تمتع كل فرد بالحق في الحصول على أعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية. وتماشياً مع هذا الالتزام، زادت الميزانية الوطنية لخدمات الرعاية الصحية من 26,58 مليار رينجيت ماليزي في عام 2018 إلى 36,33 مليار رينجيت ماليزي في عام 2023. أما مخصصات خدمات الرعاية الصحية لوزارة الصحة من عام 2019 إلى عام 2023 فتبلغ 159,96 مليار رينجيت ماليزي.

67- وتتعاون الحكومة مع الشركاء، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، في تعزيز توفير خدمات الرعاية الصحية للجميع، وخاصة الفئات الضعيفة. ويشمل هذا توفير الخدمات المتنقلة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق الريفية والنائية، لضمان إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى خدمات الرعاية الصحية. ومن بين السياسات الرئيسية الهادفة إلى تعزيز الرعاية الصحية الشاملة ما يلي:

(أ) السياسة الوطنية لتحقيق الجودة في مجال الرعاية الصحية في ماليزيا – لتوفير خدمات متكاملة تركز على الناس، وتعزيز الإدارة الرشيدة، فضلاً عن بناء القدرات والإمكانيات بفعالية؛

(ب) السياسة الوطنية للتغذية في ماليزيا 2.0 – لتحسين الحالة التغذوية للسكان، والحد من الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي؛

(ج) الخطة الوطنية لماليزيا متعافية 2021–2030 – لتعزيز ثقافة الحياة الصحية ضمن إطار الاستدامة البيئية.

68- ويتم دمج خدمات الرعاية الصحية التي تشمل جميع الفئات العمرية والجنسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، في جميع مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء البلاد. واعتباراً من آذار/مارس 2023، يوجد في ماليزيا 076 1 عيادة صحية و220 عيادة مجتمعية و83 عيادة لصحة الأم والطفل و727 1 عيادة صحية ريفية و243 فريقاً صحياً متنقلاً. وبالإضافة إلى ذلك، هناك 49 عيادة تابعة لنور سيجاتيرا و15 حافلة عائلية متنقلة مخصصة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية.

69- ويوجد في ماليزيا حالياً 755 77 طبيباً في القطاعين العام والخاص، أي ما يعادل طبيباً واحداً لكل 420 شخصاً، وهي نسبة تتجاوز الهدف الذي حددته منظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد 574 12 طبيب أسنان و575 18 صيدلانياً في القطاعين العام والخاص[13].

70- ووفقاً للمسح الوطني للصحة والاعتلال لعام 2022، حققت ماليزيا تقدماً كبيراً في مجال الرعاية الصحية للأمهات، حيث زادت التغطية المتعلقة بالرعاية السابقة للولادة فوصلت إلى 98 في المائة في جميع أنحاء البلاد.

71- وتقوم الحكومة بوضع الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2023-2030 لمكافحة التأثير المزدوج لسوء التغذية الذي يعاني منه الأطفال في ماليزيا. وتتألف الخطة من خمس استراتيجيات أساسية و31 مبادرة للتصدي بفعالية لسوء التغذية.

72- وتضطلع ماليزيا بمبادرات مختلفة لضمان التغطية الصحية الشاملة للصحة العقلية من خلال الوقاية من أمراض الصحة العقلية ومعالجة الاضطرابات العقلية. وتشمل هذه المبادرات تحقيق اللامركزية في العلاج، من مؤسسات الاحتجاز إلى المستشفيات، وسن قانون وسياسة الصحة العقلية، فضلاً عن إنشاء مجلس استشاري مشترك بين الوكالات لتعزيز الصحة العقلية.

73- ووضعت الحكومة الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة العقلية للفترة 2020-2025، التي تضمن، في جملة أمور، توافر خدمات الصحة العقلية الشاملة والجيدة للجميع وإمكانية الوصول إليها بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ والكوارث.

74- وقد عُدل قانون العقوبات[14] في أيار/مايو 2023، من أجل إلغاء تجريم محاولات الانتحار. وهذا يشير إلى تحول كبير في نهج ماليزيا إزاء الصحة العقلية. ويهدف التشريع إلى معالجة القضية عن طريق الرأفة وإعطاء الأولوية للدعم والعلاج بدلاً من التدابير العقابية.

75- وللتقليل من أوجه النقص وزيادة تعزيز تقديم الخدمات للمجتمع المحلي، أنشأت الحكومة المركز الوطني للتميّز في مجال الصحة العقلية. ولضمان اتباع نهج أكثر شمولاً، تعمل الحكومة عن كثب مع أصحاب المصلحة المعنيين لزيادة القدرة على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

76- وتولي ماليزيا اهتماماً كبيراً للخدمات المجتمعية التي تركز على الناس لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والسيطرة عليه. وتواصل الحكومة العمل عن كثب مع جميع الشركاء لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030. وماليزيا هي أول بلد في منطقة غرب المحيط الهادئ نجح في القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والزهري من الأم إلى الطفل في عام 2018، وقد حافظت على هذا السجل الجدير بالثناء. ويعكس هذا النجاح التزام ماليزيا القوي بضمان حصول النساء والأطفال والأسر على خدمات صحية جيدة وميسورة التكلفة.

77- ونظام التأمين الاستشفائي والجراحي للعمال الأجانب هو نظام تأمين صحي إلزامي قابل للتجديد سنوياً للعمال الأجانب غير المهنيين المقيمين بشكل قانوني. وتشمل التغطية الحوادث والأمراض التي تتطلب إقامة المرضى في المستشفيات أثناء تقديم الخدمات. والقسط السنوي لكل عامل هو 120 رينجيت ماليزي مع تغطية قصوى تبلغ 000 20 رينجيت ماليزي في السنة.

78- أما اللاجئون وملتمسو اللجوء المسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[15] فقد تلقوا العلاج بتكلفة مخفضة في مرافق الصحة العامة. كما يتم توفير خدمات الرعاية الصحية للموجودين في مراكز الاحتجاز والسجون.

79- وعُقدت اجتماعات لأصحاب المصلحة المتعددين مع مختلف الوزارات ووكالات الأمم المتحدة، لأغراض منها تحديث المنهج الحالي للتثقيف في مجال الصحة الإنجابية والاجتماعية. ويتماشى التثقيف في مجال الصحة الإنجابية والاجتماعية مع الإرشادات التقنية الدولية بشأن التربية الجنسية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

80- ونُفذ البرنامج المتعلق بالسياسة وخطة العمل الوطنيتين للصحة الإنجابية والتربية الاجتماعية من خلال التعاون الوثيق مع 270 معلماً في جميع أنحاء ماليزيا. ويعطي هذا البرنامج الأولوية للتوعية

وتمكين المجتمعات المحلية في مجال الصحة الإنجابية. وعُقدت حلقة عمل حول التمكين الاجتماعي لمبادرات الصحة الإنجابية شارك فيها 475 معلماً في عام 2022.

81- ووضعت الحكومة كتاباً أبيض بشأن الصحة يهدف إلى إصلاح النظام الصحي في ماليزيا من أجل تحقيق صحة أفضل وقدر أكبر من الرفاه لأفراد الشعب. وينص الكتاب الأبيض بشأن الصحة على اقتراح شامل يتعلق بما يلزم إدخاله من إصلاحات نظمية وهيكلية على النظام الصحي في ماليزيا على مدى 15 عاماً حتى يصبح من الممكن الاستجابة للتحديات الصحية التي يشهدها البلد وضمان قدر أكبر من الإنصاف والاستدامة والمرونة في النظام الصحي. ويتضمن الكتاب الأبيض بشأن الصحة 15 استراتيجية للإصلاح مصنفة في أربع ركائز[16]. وتقوم الحكومة حالياً بوضع خطة تنفيذية للكتاب الأبيض.

التعليم

82- يضمن قانون التعليم الماليزي لعام 1996 *[القانون 550]* حصول جميع المواطنين على التعليم، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي أو العرق أو الخلفية.

83- ويطمح نظام التعليم في ماليزيا إلى ضمان الوصول الشامل والتسجيل الكامل لجميع المواطنين من مرحلة ما قبل المدرسة حتى المستوى الثانوي، سواء من خلال المسار الأكاديمي أو المسار المهني والتقني.

84- وتقوم الحكومة حالياً بتنفيذ برنامج القضاء الكامل على تسرب الطلاب. وفي عام 2022، أعيد تسجيل 121 5 تلميذاً في المدارس الابتدائية و711 1 طالباً في المدارس الثانوية.

85- وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة قاعدة بيانات تهدف إلى التسجيل الدقيق للبيانات المتعلقة بالمتسربين. وتسهل قاعدة البيانات على السلطات المعنية إجراء تحليل شامل للأسباب الكامنة وراء ذلك واستحداث التدخلات المناسبة.

86- وتيسر برامج الحكومة للاحتياجات التعليمية الخاصة حصول الفئات غير المقتدرة والمحرومة على التعليم. ويتم حالياً نشر ما مجموعه 443 1 معلماً في ثلاثة أنواع من المدارس المخصصة للاحتياجات التعليمية الخاصة، وهي مدارس التعليم الخاص، وبرنامج التعليم الخاص المفضي إلى الاندماج، وبرنامج التعليم الشامل للجميع.

87- ولتحسين فرص الحصول على التعليم، اضطلعت الحكومة بما يلي:

(أ) تنفيذ نموذج المدارس المخصصة الشاملة للصف التاسع لتسهيل متابعة التلاميذ للتعليم دون انقطاع من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية المتوسطة خاصة في المناطق الريفية. وقد نفذت الحكومة حتى الآن توفير الوصول حتى الصف التاسع في تسع مدارس في جميع أنحاء البلاد؛

(ب) تنفيذ البرنامج التجريبي[17] للصف الحادي عشر في المناطق الريفية المستهدفة، في كوالا ليبيس وباهانغ وبارام، في ولاية ساراواك؛

(ج) تنفيذ التعلم الهجين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة، من خلال تقديم المنح لاقتناء معدات التعليم والتعلم.

88- وتوفر الحكومة إمكانية الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة والمستقر والآمن في المدارس لما مجموعه 214 10 مدرسة. ومن بين هذه المدارس، تحصل 350 2 مدرسة، بما في ذلك ثلاث مدارس ريفية، على إمكانية الوصول إلى الإنترنت من خلال تكنولوجيا الألياف الضوئية. ومن خلال المبادرة الوطنية للربط الرقمي، سيتم تزويد عدد أكبر من المدارس بمرافق الإنترنت. وهذا من شأنه أن يسهل التنفيذ الفعال لأنشطة التعليم والتعلم التي تتطلب أجهزة حديثة ومتطورة خاصة في المناطق الريفية.

89- وخلال كوفيد-19، تم تنفيذ برنامج تابونغ الذكي (Tabung CERDIK)، وهو مبادرة بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد وفر أجهزة رقمية مزودة بخطط بيانات لما مجموعه 000 150 طالب من أسر فقيرة، بمن فيهم طلاب يعيشون في المناطق الريفية.

90- وتنفذ الحكومة برنامج الأغذية التكميلية وبرنامج الحليب المدرسي للطلاب المحرومين.

91- ويجري حالياً استعراض مخطط التعلم التنويري مدى الحياة لماليزيا، 2011-2020، الذي صدر في عام 2011، وتخطط ماليزيا لإطلاق الخطة الرئيسية وخطة العمل الوطنية للتعلم التنويري مدى الحياة للفترة 2023-2030 لضمان تنفيذ جدول أعمال التعلم التنويري مدى الحياة وتعليم وتثقيف البالغين في ماليزيا.

92- وخلال وضع ميزانية ماليزيا لعام 2023، خصصت الحكومة 2,59 مليار رينجيت ماليزي لتغطية نفقات التحديث المادي وبناء البنية التحتية، وشراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومشاريع مبادرات التمويل الخاص للجامعات العامة.

93- وفي ساراواك، تم إنشاء مراكز مجتمعية رقمية ضمن إطار مكتبة ولاية ساراواك لتوفير الوصول الرقمي في المناطق الريفية وبناء المهارات الرقمية ضمن المجتمعات الريفية.

94- ومنذ عام 2017، قدمت حكومة ساراواك مخصصات قدرها 699 2 مليون رينجيت ماليزي لتنمية البنية التحتية والبرامج والأنشطة التعليمية. ومن أصل هذه المخصصات، خُصص مبلغ 017 2 مليون رينجيت ماليزي للبنية التحتية التعليمية، بما في ذلك الخدمات العامة مثل إمدادات الكهرباء والمياه، في حين خُصص مبلغ 682 مليون رينجيت ماليزي لبرامج مثل التطوير المهني المستمر للمعلمين، وتوفير مواد تعليمية إضافية، وتدريس الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية، فضلاً عن المساعدات التعليمية الأخرى.

95- وكجزء من جهود حكومة ساراواك لتعزيز الحصول على التعليم، وزيادة فهم واستيعاب مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، فضلاً عن تكميل منهاج التعليم الحالي، وفرت مواد إضافية تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لجميع المدارس الابتدائية في ساراواك في عامي 2021 و2022. كما خصصت حكومة ساراواك 463 9 من أجهزة الكمبيوتر للمدارس الابتدائية البالغ عددها 265 1 مدرسة لدعم تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بهدف إتاحة فرصة التعرض المبكر لبرمجة الكمبيوتر والترميز لطلاب المدارس.

96- وقامت حكومة ساراواك بتمويل مرافق مؤسسة SeDIDIK لرعاية الطفولة المبكرة والتعليم، بميزانية سنوية قدرها 20 مليون رينجيت ماليزي. ويوجد حالياً 100 مركز تابع لمؤسسة SeDIDIK، منها 20 حضانة و80 مدرسة للمرحلة السابقة للمدرسة.

هاء- حقوق فئات معينة

الأطفال

97- تقوم الحكومة حالياً بوضع سياسة وخطة عمل وطنيتين شاملتين بشأن الأطفال لمعالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك قضاء الأحداث، وتسلط الأقران، والصحة العقلية، واستغلال الأطفال، وزواج الأطفال، وتغير المناخ، وحماية الأطفال على الإنترنت.

98- وكجزء من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز حماية حقوق الأطفال والنهوض بها في ماليزيا، تم تعيين مفوض للأطفال تابع للجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان في 8 آذار/مارس 2023.

99- وأقر البرلمان الماليزي قانون الجرائم الجنسية ضد الأطفال (التعديل) لعام 2023 في نيسان/أبريل 2023، لتوفير حماية واضحة وشاملة للأطفال. وبموجب هذا القانون، يمكن مقاضاة جميع الأطراف المتورطة، وليس فقط أولئك الذين يشاهدون ويشاركون في عروض جنسية تضم أطفالاً. ويشمل هؤلاء المنظمين أو المضيفين أو الوسطاء أو أي عصابة متورطة في ارتكاب جريمة العروض الجنسية للأطفال.

100- وأنشأت الحكومة لجنة لأصحاب المصلحة المتعددين[18] في 15 حزيران/يونيه 2021، لمعالجة التسلط عبر الإنترنت والجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال في وسائل التواصل الاجتماعي.

101- وأجرت الحكومة، بالشراكة مع المنظمات الدولية[19]، دراسة عن "تعطيل الضرر: أدلة لفهم الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال على الإنترنت" لغرض استحداث خطط عمل واستراتيجيات هادفة لحماية الأطفال والمراهقين، مع ضمان العدالة للضحايا. وفي عام 2022، أجرت الحكومة دراسة متابعة عن "التكنولوجيا والاستغلال الجنسي للأطفال".

102- وتماشياً مع الغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على السخرة والرق المعاصر والاتجار بالبشر وعمل الأطفال بجميع أشكاله، تقوم الحكومة بتنفيذ مشروع النهوض بحقوق العمال في قطاع زيت النخيل ومختبر تسريع الأثر ضمن إطار البرامج القطرية للعمل اللائق. ويركز هذا المشروع على تعزيز قدرات النقابات العمالية، وتحسين الإطار القانوني والسياساتي وكذلك آليات الإنفاذ، وتمكين المجتمعات المعرضة لخطر العمل الجبري وعمل الأطفال.

103- وأقر البرلمان الماليزي تعديل قانون (عمالة) الأطفال والشباب لعام 1966 *[القانون 350]* في عام 2019 للوفاء بالتزامه بموجب اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام لمنظمة العمل الدولية لعام 1973، التي صدقت عليها ماليزيا في عام 1997.

104- وأعطت الحكومة الأولوية لاتباع نهج قائم على حقوق الطفل في النظام القانوني للبلد من خلال تعديل قانون شهادة الشهود الأطفال لعام 2007 *[القانون 676]* في تموز/يوليه 2023. ويشمل ذلك رفع الحد الأعلى لسن الأطفال الشهود من 16 إلى 18 عاماً.

الأشخاص ذوو الإعاقة

105- يوفر المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي تم تشكيله في عام 2008 بموجب الباب 3(1) من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2008 *[القانون 685]*، منبراً للممثلين المنتخبين للوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية والخبراء لتقديم توصيات بشأن تعزيز حقوق ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

106- ومن بين الخدمات المقدمة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ما يلي:

(أ) المساعدة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة ضحايا التحرش الجنسي؛

(ب) الإعفاء من رسوم تسجيل ورسوم تجديد ترخيص الأعمال التجارية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) برنامج يتعلق بالعمالة المحمية موجه للأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على المنافسة في سوق العمل المفتوح أو غير المستعدين تماماً للقيام بذلك.

107- ويتم توفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال ما يلي:

(أ) في إطار برنامج السنتين للخروج من الفقر، تم تخصيص 5,08 مليون رينجيت ماليزي لمساعدة 882 1 من الأشخاص ذوي الإعاقة لتشجيعهم على الاستثمار في الأعمال الحرة؛

(ب) تم تدريب 435 من الأشخاص ذوي الإعاقة وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتنسيب الوظيفي في إطار برنامج تعزيز المواهب للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) عقدت حلقات عمل محمية لتوفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات البيع بالتجزئة والمطاعم والمخابز والغسيل والخياطة والتطريز. واعتباراً من عام 2022، حصل 75 من الأشخاص ذوي الإعاقة على وظائف من خلال هذا البرنامج؛

(د) في كانون الأول/ديسمبر 2022، تم توظيف 724 3 من الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام.

108- واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت المساعدة الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة كالتالي:

(أ) صُرف مبلغ 160,2 مليون رينجيت ماليزي على ما مجموعه 904 26 من مقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) قُدّم مبلغ 321,7 مليون رينجيت ماليزي للأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على البحث عن عمل؛

(ج) خُصص مبلغ 516,5 مليون رينجيت ماليزي لمساعدة العمال ذوي الإعاقة.

109- ومن عام 2020 إلى عام 2022، سُجلت زيادة بنسبة 14,05 في المائة في عدد المستفيدات من ذوات الإعاقة.

110- ويجري تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقات الشديدة، في مراكز إعادة التأهيل المجتمعية. واعتباراً من عام 2022، أُنشئ 568 مركزاً للتأهيل المجتمعي استفاد منها 788 18 من الأشخاص ذوي الإعاقة.

111- ورفعت الحكومة الحد الأقصى للإعفاء الضريبي بشأن العلاجات الطبية المتعلقة بالأطفال المصابين بالتوحد ومتلازمة داون وإعاقات محددة في مجال التعلم.

112- ونفذت الحكومة أيضاً مبادرة التعليم والتعلم الرقمي في ماليزيا لمساعدة الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة على استعمال تطبيقات عبر الإنترنت أثناء الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون الحكومة مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ برنامج مجموعات دعم الوالدين في مجال التأهيل المجتمعي لدعم الأسر التي لديها أطفال معوقون.

113- وفي ساراواك، أنشئت مراكز شاملة للتدخل المبكر في كوتشينغ (منطقة حضرية) ودالات (منطقة ريفية) لتوفير خدمات التشخيص المبكر والإحالات والتدخلات العلاجية المحددة للأطفال ذوي الإعاقة الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات.

مجتمع الشعوب الأصلية

114- تعمل الحكومة على وضع سياسة تنمية أورانغ أسلي[20] المتوقع طرحها على مجلس الوزراء الماليزي في نهاية عام 2024. وستشمل سياسة تنمية أورانغ أسلي ما يلي:

(أ) مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة وآلياته؛

(ب) تدابير لحماية وصون الهوية الثقافية لمجتمعات الشعوب الأصلية.

115- ومن شأن سياسة تنمية أورانغ أسلي أن تيسر لمجتمع الشعوب الأصلية ممارسة حقوقه في مجالات مثل الأراضي العرفية، والتعليم، والصحة، والفرص الاقتصادية، والقيادة، والهياكل الأساسية، والثقافة. وتسترشد سياسة تنمية أورانغ أسلي بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007 وخطة عام 2030.

116- وما فتئت الحكومة تنفذ مبادرات عديدة للارتقاء بسبل عيش مجتمعات الشعوب الأصلية من خلال تطوير الهياكل الأساسية، والقضاء على الفقر، والأنشطة المدرة للدخل، فضلاً عن برامج تنمية رأس المال البشري.

117- وحالياً، يتلقى 401 40 من طلاب هذه المجتمعات التعليم في المدارس الثانوية والابتدائية في شبه الجزيرة الماليزية.

118- وتدعم الحكومة أيضاً برامج بناء قدرات مجتمعات الشعوب الأصلية في المجالات التالية:

(أ) برنامج الطالب المتميز؛

(ب) برنامج محو الأمية الوظيفية للشعوب الأصلية؛

(ج) الصفوف الدراسية المجتمعية؛

(د) برنامج المؤسسات القيادية؛

(هـ) برنامج التوعية المهنية.

119- وأسفرت هذه البرامج عن زيادة فرص العمل لمجتمعات الشعوب الأصلية. وفي عام 2023، ارتفع التوظيف في القطاع الخاص بنسبة 57,47 في المائة عن عام 2019.

120- وخصصت الحكومة 1,48 مليار رينجيت ماليزي في إطار الخطط الماليزية من العاشرة إلى الثانية عشرة لتحسين الرفاه العام لمجتمعات الشعوب الأصلية. ويشمل هذا تنفيذ المساعدة الاجتماعية والتنمية المتكاملة وزيادة الهياكل الأساسية مثل الطرق والمرافق التعليمية في المناطق الريفية.

121- كما خصصت الحكومة خمسة ملايين رينجيت ماليزي لأعمال مسح الأراضي لغرض ترسيم الحدود في 21 قرية، و41 مليون رينجيت ماليزي لبرنامج الحقوق العرفية للشعوب الأصلية في صباح وساراواك.

122- وفي إطار البرنامج الخاص بالشعوب الأصلية في ساراواك، استُخدم مبلغ 000 426 رينجيت ماليزي لعقد 61 جلسة حوار للتوعية بالحقوق العرفية للشعوب الأصلية.

123- وفي إطار هذا البرنامج، في الفترة من 2020 إلى 2023، تلقت ساراواك 000 875 رينجيت ماليزي لإجراء ندوات وحلقات عمل لزيادة فهم قانون الشعوب الأصلية تحت رعاية مجلس ساراواك لعادات وتقاليد الشعوب الأصلية.

124- كما تمت الموافقة على تخصيص 26,5 مليون رينجيت ماليزي لشراء حيز مكتبي لمجلس ساراواك لعادات وتقاليد الشعوب الأصلية في كوتشينغ.

النساء

125- تواصل الحكومة اتخاذ مبادرات مختلفة للنهوض بحقوق المرأة من خلال ما يلي:

(أ) دخل قانون مكافحة التحرش الجنسي لعام 2022 *[القانون 840]* حيز التنفيذ في 28 آذار/مارس 2023؛

(ب) دخل تعديل قانون العقوبات (إدراج الباب 507 ألف) بشأن جرائم مكافحة التعقب حيز التنفيذ في 31 أيار/مايو 2023؛

(ج) إنشاء لجنة وزارية لإدخال تعديلات على الدستور الاتحادي فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالجنسية من أجل معالجة قضية الجنسية؛

(د) تعيين منسقين للشؤون الجنسانية وفريق لتنسيق الشؤون الجنسانية في كل من الوزارات والوكالات، فضلاً عن تشجيع تنفيذ ميزنة مراعية للمنظور الجنساني في جميع مستويات عملية الميزنة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

126- وأنشئت لجنة مختارة خاصة معنية بالمرأة والطفل والتنمية المجتمعية لتزويد أعضاء البرلمان بمنبر للمشاركة في عملية المناقشة وصنع القرار بشأن القضايا المتعلقة بالمرأة والأسرة.

127- وتواصل الحكومة جهودها لإدماج المرأة في جميع قطاعات التنمية الوطنية. ويشمل هذا الجهود الرامية إلى زيادة مشاركتها في القوى العاملة. ففي عام 2019، تم تخصيص 10 ملايين رينجيت ماليزي لإنشاء مرافق لرعاية الأطفال في المباني الحكومية لتسهيل عمل الأمهات. كما أكدت الحكومة من جديد تعهدها بضمان مشاركة المرأة بنسبة 30 في المائة على الأقل في المناصب القيادية ومناصب صنع القرار ولا سيما في مجالس إدارة 100 شركة عامة مسجلة في البلد.

128- ولتعزيز الدعم الاجتماعي المقدم للمرأة فيما يتعلق بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، اتخذت الحكومة المبادرات التالية:

(أ) برنامج حوافز المساهمات الطوعية لربات البيوت(iSuri) في إطار صندوق ادخار الموظفين، من أجل توفير الحماية الاجتماعية لأكثر النساء ضعفاً؛

(ب) برامج المساعدة الخاصة للأمهات العازبات الذي يستهدف الأمهات العازبات اللائي يعشن دون خط الفقر خلال جائحة كوفيد-19؛

(ج) نُفذ نظام الضمان الاجتماعي لربات البيوت في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، لتوفير حماية الضمان الاجتماعي لربات البيوت في حالات الإصابات المنزلية والعجز أثناء إدارة شؤون الأسرة.

129- وتواصل الحكومة دعم مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال ما يلي:

(أ) خلق فرص عمل من خلال مبادرة Women@Work؛

(ب) تمويل الائتمانات الصغيرة لصاحبات المشاريع من خلال برامج تنمية الأعمال التجارية لأصحاب المشاريع الصغيرة، وخطة تمويل الأعمال التجارية الخاصة بالنساء، وTEKUNNita وMyKasih Kapital؛

(ج) التعاون مع الوكالات الخاصة لتوفير التدريب على تنظيم المشاريع حيث تم تدريب 371 35 امرأة بنجاح في مجال المعارف اللازمة للإدارة المالية.

الشباب

130- هناك قراران بارزان لزيادة تمكين الشباب هما:

(أ) التصويت 18 – خفض سن الحق في التصويت من 21 إلى 18 عاماً؛

(ب) تعديل قانون جمعيات الشباب وتنمية الشباب [القانون 668] الذي غير تعريف الشباب بتخفيض السن من 40 إلى 30 عاماً.

131- وفي عام 2020، أطلقت الحكومة مبادرة Malaysians@Work، وهو برنامج تدريب مهني يهدف إلى خلق فرص أفضل لعمل الشباب.

132- وتنفذ الحكومة أيضاً نظماً قائمة على التكنولوجيا لتعزيز تنشيط سوق العمل من خلال نظم لخدمات التوظيف مثل MyFutureJobs. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ برنامج مهارات الشباب لتزويد الشباب بالمهارات الأساسية اللازمة للتوظيف.

كبار السن

133- استحدثت الحكومة المشروع الإلكتروني الرائد لكبار السن (e-WEN) في عام 2021، وهو قاعدة بيانات موحدة بشأن كبار السن.

134- وتمشياً مع إعلان كوالالمبور بشأن الشيخوخة: تمكين كبار السن في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تضطلع الحكومة بالمبادرات التالية:

(أ) تعزيز الحقوق وتلبية الاحتياجات من أجل القضاء على جميع أشكال سوء معاملة كبار السن؛

(ب) تعميم مراعاة الشيخوخة في السياسات العامة وخطط التنمية الوطنية؛

(ج) زيادة المجتمعات المحلية/المدن الملائمة للمسنين؛

(د) زيادة الدعم لمقدمي الرعاية؛

(هـ) تعزيز القدرة على تحسين تقديم الخدمات على جميع المستويات؛

(و) تشجيع إنشاء رابطات أو إقامة شبكات اتصال لكبار السن؛

(ز) إعداد بيانات موثوقة وقائمة على الأدلة ومصنفة حسب نوع الجنس عن الشيخوخة.

135- ويجري المعهد الماليزي لبحوث الشيخوخة (MyAgeing) أبحاثاً في علم الشيخوخة وطب الشيخوخة في جملة أمور أخرى، لمساعدة الحكومة في التخفيف من حدة التحديات الناجمة عن ارتفاع نسبة المسنين في المجتمع. كما يقيم المعهد الماليزي لبحوث الشيخوخة شبكات اتصال مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي.

136- وتواصل الحكومة استعراض خطة عملها الوطنية لكبار السن (2011-2020) بهدف النهوض برفاههم العام على نحو أفضل. وفي عام 2022، تعاونت الحكومة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان[21] لمناقشة خطة عمل جديدة بشأن كبار السن للفترة 2023-2030.

137- وفي عام 2020، أطلقت ساراواك برنامج البطاقة الذهبية لكبار السن. وقد استفاد من هذا البرنامج، الذي يتضمن 000 3 رينجيت ماليزي من مساعدات الإحسان، 962 255 من المسنين وأسرهم.

138- وتعمل الحكومة حالياً على إعداد مشروع قانون بشأن كبار السن يُتوقع عرضه على البرلمان بحلول عام 2024.

العمال الأجانب واللاجئون وملتمسو اللجوء والاتجار بالأشخاص

العمل الجبري

139- في 21 آذار/مارس 2022، أودعت الحكومة وثيقة التصديق على بروتوكول عام 2014 لاتفاقية العمل الجبري لعام 1930، لتحتل المرتبة 58 من بلدان العالم والمرتبة الثانية من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في التصديق عليه. والتصديق على هذا البروتوكول هو شهادة على التزام الحكومة بالتصدي للعمل الجبري، تمشياً مع معايير العمل الدولية.

140- وتم إطلاق خطة عمل وطنية بشأن العمل الجبري في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتتماشى هذه الخطة مع خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2021-2025. وخطة العمل الوطنية بشأن العمل الجبري هي نهج عملي المنحى للقضاء على العمل الجبري بجميع أشكاله في ماليزيا. ويندرج العمل في سياق هذه الخطة في إطار الاستراتيجية الرباعية العناصر وهي الوقاية وحماية الضحايا والمقاضاة والشراكة.

141- وتعاونت ماليزيا مع منظمة العمل الدولية لتعزيز استراتيجياتها في مجال الإنفاذ من خلال التخطيط الذي وضعته منظمة العمل الدولية بشأن الامتثال الاجتماعي. ويهدف ذلك إلى تحسين معايير العمل من خلال ضمان امتثال أصحاب العمل والكيانات التجارية.

142- وما فتئت الحكومة تتصدى بنشاط لممارسات العمل الجبري. ويشمل ذلك 281 108 عملية تفتيش قانونية أجريت في الفترة من 2019 إلى 2022 و550 54 من منازعات العمل التي تم حلها من خلال محاكم العمل والمحاكم الصناعية، والتي بلغ مجموع الأوامر الصادرة عنها 896 476 140 رينجيت ماليزي.

143- وفي صباح، طوال الفترة 2021-2022، عُقد العديد من برامج التوعية، بما في ذلك 89 ندوة عبر الإنترنت و978 محادثة و133 حواراً بين الحكومة وأصحاب العمل والموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، نُفّذ 434 برنامجاً للالتقاء مع العملاء و837 زيارة اتصال. وكانت هذه البرامج مفيدة ليس فقط على نطاق التوعية ولكن أيضاً لمعالجة الفجوة القائمة في تنفيذ السياسات والقوانين والأنظمة.

الاتجار بالأشخاص

144- لدى ماليزيا إطار تشريعي شامل يجرم الاتجار بالبشر والرق والممارسات الشبيهة بالرق. وفي معالجة مسألة الاتجار بالأشخاص، عدلت ماليزيا قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين لعام 2007 *[القانون 670]* في عام 2022، من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) توسيع نطاق تصنيف الأشخاص أو الضحايا، بحيث يمكن مقاضاة أي شخص يتاجر بشخص يعاني من إعاقات عقلية أو جسدية؛

(ب) توخي الوضوح من خلال تحديد الممارسات التي تشكل اتجاراً بالأشخاص، إلى جانب الإكراه؛

(ج) فرض عقوبات مشددة على الجناة كشكل من أشكال الردع.

145- وبالإضافة إلى ذلك، تزيد الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من تعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالبشر في البلد. وتهدف الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص NAPTIP 3.0 إلى:

(أ) النهوض بالولاية المنوطة بالحكومة لتنفيذ خطة العمل؛

(ب) تنمية بناء القدرات فيما بين الوزارات والمجتمع المدني من أجل تعميم البيانات والمعرفة؛

(ج) وضع نهج مركزي يركز على الضحية.

146- ومن خلال الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أنشئ برنامج أخصائيي مساعدة الضحايا لتعزيز إنفاذ وتحسين المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن مؤشرات الاتجار بالبشر. وأُطلقت النسخة 2.0 من المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن مؤشرات الاتجار بالبشر في 22 آذار/مارس 2023، وأُدرجت كجزء من المراجع الخاصة بإجراءات التشغيل الموحدة لوكالات الإنفاذ.

147- وتقدم الحكومة، من خلال المجلس المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين[22]، مجموعة واسعة من الخدمات للضحايا، بما في ذلك المأوى والغذاء والمساعدة الطبية والدعم النفسي والاجتماعي والتدريب والتعليم في المجالين التقني والمهني.

148- وأنشأت الحكومة لجنة رعاية الضحايا وحمايتهم التابعة لمجلس مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بغرض تنفيذ برامج تركز على الضحايا وتراعي آثار الصدمات النفسية. ونجحت ماليزيا في وضع أدلة تدريب بشأن رعاية ضحايا الاتجار بالأشخاص وحمايتهم موجهة إلى موظفي الحماية، والعاملين في المآوي، والأطراف الأخرى ذات الصلة بخدمات الحماية. وعلاوة على ذلك، وُضعت أدلة التدريب بشأن الاتجار بالأشخاص بالاستناد إلى نهج يركز على الضحايا ويراعي آثار الصدمات النفسية بغية الحيلولة دون تعرض الضحايا للصدمات مرة أخرى وتعزيز فعالية طريقة التعامل مع الضحايا.

149- وأضفت الحكومة الطابع المؤسسي على النهج الذي يراعي آثار الصدمات النفسية ويركز على الضحايا في مناهجها التدريبية للعاملين في المآوي وموظفي الحماية وأخصائيي مساعدة الضحايا وغيرهم من مقدمي الخدمات. وقد اتخذت الحكومة الخطوات اللازمة لإدراج النهج الذي يراعي آثار الصدمات النفسية ويركز على الضحايا في حلقات العمل التدريبية وفي جلسات تبادل المعلومات مع وكالات الإنفاذ والنيابة العامة والقضاء لتوعية الموظفين الحكوميين والمسؤولين القضائيين بشأن الصدمات النفسية وتأثيرها على الضحايا.

150- ولتعزيز الخبرة الفنية لموظفي الخطوط الأمامية في مجال فحص الضحايا وتحديد هويتهم وتقنيات التحقيق والمقاضاة، أُجري في آذار/مارس 2023 تدريب للمدربين يتعلق بالمبادئ التوجيهية الوطنية بشأن مؤشرات الاتجار بالبشر.

151- وكثفت الحكومة برامجها المتعلقة بالتوعية والوقاية الهادفة إلى تثقيف الجمهور بشأن التبعات القانونية للاتجار بالبشر.

152- وتواصل ماليزيا الدعوة بنشاط إلى اتخاذ تدابير للتصدي للاتجار بالأشخاص على الصعيد الإقليمي من خلال آلية رابطة أمم جنوب شرق آسيا وآلية عملية بالي.

العمال المهاجرون

153- في سياق تعزيز حماية الموظفين، عدلت الحكومة عدة قوانين من أجل تكميل خطة العمل الوطنية بشأن العمل الجبري للفترة 2021-2025، وهي: قانون العمل لعام 1955 [القانون 265]؛ قانون العلاقات الصناعية لعام 1967 [القانون 177]؛ قانون السلامة والصحة المهنيتين لعام 1994 [القانون 514]؛ قانون المعايير الدنيا للموظفين فيما يتعلق بالإسكان وأماكن الإقامة والمرافق لعام 1990 [القانون 446].

154- والحكومة في صدد تعديل قانون النقابات لعام 1959 [القانون 262] للسماح لأي شخص عامل أو صاحب عمل (بما في ذلك أي عامل تم فصله أو تسريحه أو الاستغناء عنه أو إحالته إلى التقاعد) بأن يكون عضواً في أي نقابة عمالية، شريطة أن تسمح قواعد النقابة بعينها بذلك، بغض النظر عن المؤسسة أو الأعمال التجارية أو المهنة أو الصناعة التي سُجلت النقابة العمالية على أساسها.

155- ومنذ عام 2006، وضعت ماليزيا سلسلة من الخطط الرئيسية الخمسية تسمى الخطة الرئيسية للسلامة والصحة المهنية من أجل تحسين معايير السلامة والصحة المهنية. وتحدد الخطة الرئيسية للسلامة والصحة المهنية لعام 2025 سبعة محاور استراتيجية تضم 28 برنامجاً و73 نشاطاً لتشجيع أصحاب العمل والموظفين والمتخصصين في السلامة والصحة المهنية على تحسين معايير السلامة والصحة المهنية في مكان العمل.

156- وتوفر الحكومة للعمال المهاجرين إمكانية اللجوء إلى العدالة وسبل الانتصاف القانونية. واشتركت الحكومة ومنظمة العمل الدولية في نشر دليل بعنوان "تدريب القضاة والمدعين العامين وممارسي المساعدة القانونية في مجال العمل الجبري" من أجل تمكين الممارسين القانونيين من التصدي للعمل الجبري أثناء أداء واجباتهم في ماليزيا.

157- وتتعاون الحكومة مع منظمة العمل الدولية في مبادرات إصلاح القوانين. ويجري حالياً تنفيذ مشروع إصلاح العلاقات المهنية في قانون العمل من خلال استعراض القوانين ذات الصلة وتحسين العلاقات المهنية.

158- وأنشأت الحكومة تطبيق الهاتف المحمول Working for Workers (WFW) "العمل لصالح العمال" في أيار/مايو 2021، كمنصة إلكترونية لجميع العمال لتقديم الشكاوى والتظلمات دون خوف من العقاب أو الانتقام.

159- ونفذت الحكومة نظام الإدارة المركزية للعمال الأجانب، وهو حل شامل ومتكامل لتبسيط عملية توظيف العمال المهاجرين بكاملها. ويعالج النظام أوجه النقص أو الفساد في النظام الحالي من خلال عملية مفتوحة وشفافة عبر الإنترنت.

اللاجئون وملتمسو اللجوء

160- تقدم ماليزيا المساعدة للاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ماليزيا لأسباب إنسانية. وتواصل ماليزيا أيضاً التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية التي تتعامل مع اللاجئين وملتمسي اللجوء على أساس كل حالة على حدة.

161- وتعمل الحكومة بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال فرقة العمل المشتركة، لا سيما في مجال الإفادة المشتركة من القدرات المتصلة بعملية تسجيل اللاجئين وإعادة توطينهم.

162- كما تسهل الحكومة حصول اللاجئين وملتمسي اللجوء على التعليم من خلال مراكز التعلم البديل. وحالياً، يوجد 18 مركزاً للتعلم البديل مسجلاً لدى وزارة التعليم في ماليزيا.

واو- بناء الأمة والوحدة الوطنية

163- تثمن ماليزيا وتقدر الاختلافات بين أفراد شعبها، وتسعى جاهدة للحفاظ على أمة موحدة ذات هوية فريدة.

164- وفي عام 2020، أنشأت الحكومة وزارة الوحدة الوطنية بهدف اتباع نهج شامل يعزز الوحدة والتكامل الوطنيين.

165- وتيسيراً لجهود الحكومة، وُضعت ثلاث وثائق توجيهية هي:

(أ) سياسة الوحدة الوطنية، وهي السياسة الجامعة التي تحدد الجهود المتواصلة لتعزيز الوحدة بين أفراد الشعب وتقويتها والحفاظ عليها؛

(ب) يتمثل دور المجلس الاستشاري للوحدة الوطنية في إسداء المشورة للحكومة بشأن المسائل المتعلقة بالوحدة الوطنية وجهود المصالحة الوطنية. ويضم المجلس قادة المجتمع المحلي، بمن فيهم ممثلون عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأفراد ذوو الخبرة والخبراء. وستدعم هذا المجلس لجنة عمل الوحدة الوطنية برئاسة وزير الوحدة الوطنية، في حين يرأس لجنة العمل على صعيد الولاية أعضاء المجلس التنفيذي للولاية في كل من الولايات؛

(ج) وُضع مخطط الوحدة الوطنية للفترة 2021–2030، المعنون *"الوحدة في التنوع"*، لتوجيه تنفيذ سياسة الوحدة الوطنية من خلال 12 استراتيجية، بما في ذلك طرق بناء مجتمع وطني وديمقراطي من أجل تعزيز التضامن في ماليزيا؛

(د) أُطلقت خطة عمل الوحدة الوطنية للفترة 2021–2030 بنجاح لتعزيز تنفيذ المخطط في قطاعات التعليم، والاقتصاد، والرعاية الاجتماعية، والثقافة الاجتماعية، والعلوم، والابتكار.

166- وبدأ العمل ببرنامج مخصص بعنوان "حكومة مدني من أجل الوحدة" ضمن "إطار الوحدة ماليزيا مدني" لتوفير فهم تام وكامل لجميع الماليزيين بشأن الوحدة الوطنية. وفي عام 2018، أطلقت الحكومة مؤشر الوحدة الوطنية لقياس التماسك الاجتماعي كل سنتين.

167- وفي ساراواك، تعد وحدة الأديان الأخرى قناة رسمية لتعزيز الوحدة بين المجتمعات ذات العقائد والأديان المختلفة. ومن عام 2018 إلى عام 2022، قدمت وحدة الأديان الأخرى مساعدة مالية بلغت 200 مليون رينجيت ماليزي لتنمية أماكن العبادة.

زاي- المسائل الشاملة لعدة قطاعات

الخدمة العامة

168- ماليزيا ملتزمة بتحسين تقديم خدماتها العامة من خلال الإدارة الرشيدة وذلك بإيلاء الأهمية للشفافية والمساءلة والنزاهة.

169- وتقوم الحكومة حالياً بوضع تشريع لإنشاء مكتب أمين المظالم الماليزي الذي سيعمل كهيئة مستقلة تتلقى الشكاوى بشأن سوء إدارة الخدمات العامة وتحقق فيها وتسوّيها. ويشارك أصحاب المصلحة المتعددون على نطاق واسع حالياً في العمل على تنقيح مشروع القانون ليحظى بموافقة مجلس الوزراء.

170- وتتخذ الحكومة المبادرات اللازمة لتحسين ترتيب ماليزيا في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أُنشئ مؤشر أداء الحكومة الماليزية. ويقيّم هذا المؤشر أداء الوكالات في سياق الإدارة التنظيمية ورقمنة الخدمات والإدارة الرشيدة وأداء القطاع العام.

حماية التنوع الثقافي

171- في عام 2021، أطلقت الحكومة السياسة الثقافية الوطنية لعام 2021 لتعزيز وحماية الفنون والثقافة والتراث في البلاد.

172- وتؤكد السياسية الثقافية الوطنية لعام 2021 على ثقافة ذات قيم عالية في تحقيق الوئام في المجتمع؛ وتعزز الحفاظ على التراث الثقافي وصونه وتنميته وتوسيع نطاقه وتمكينه؛ وتنمية جيل من الاقتصاد الثقافي يفضي إلى التميّز الثقافي. وستنطبق السياسة أيضاً على التعليم غير الرسمي في سياق الجهود المبذولة لإيجاد خلفاء للمدافعين الحاليين عن الفنون والثقافة والتراث.

173- ويقدم قانون ساراواك للتراث الثقافي لعام 1993 حوافز للمجتمعات التي تشارك في الحفاظ على الفنون والثقافة التقليديتين وتعزيزهما.

الأخلاقيات القضائية

174- تلتزم الحكومة بإجراء ودعم التحقيقات المستقلة في حالات انتهاك مدونة قواعد السلوك. وتحال إلى رئيس القضاة أي شكاوى ترد ضد قضاة المحكمة العليا وقضاة محكمة الاستئناف وقضاة المحكمة الاتحادية. وعندما يرى رئيس القضاة أنه ينبغي إحالة الشكوى إلى لجنة الأخلاقيات القضائية، يتوجب الامتثال في ذلك للإجراءات المنصوص عليها في قانون لجنة أخلاقيات القضاة لعام 2010 [القانون 703] ومدونة قواعد سلوك القضاة لعام 2009. أما بالنسبة لقضاة محاكم الصلح والمحاكم الجنائية، فيحالون إلى لجنة الخدمات القضائية والقانونية.

175- وتواصل الحكومة التصدي للتحديات ومعالجة الثغرات في القوانين الوطنية. وتتماشى لجنة الأخلاقيات القضائية ومدونة قواعد سلوك القضاة مع مبادئ بنغالور للسلوك القضائي. ويتعهد القضاء الماليزي دائماً بأن تُجري لجنة الأخلاقيات القضائية تحقيقات مستقلة في المسائل المحالة إليها.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان

176- في عام 2022، أدرجت عناصر لحقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمدارس الثانوية. واشتملت على مواضيع مثل الحقوق الأساسية للأطفال، وحماية حقوق مختلف الفئات، والأفكار واللوائح الأساسية للقانون الإنساني.

177- واشتركت الحكومة واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان في وضع مقرر لحقوق الإنسان للمدارس وأجرتا سلسلة من عمليات تدريب المدربين في مجال مبادئ حقوق الإنسان.

178- ومن عام 2019 إلى عام 2022، أجرت الحكومة واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان مداولات بشأن قضايا حقوق الإنسان من خلال عقد 500[23] محاضرة واجتماع وحلقة عمل ومؤتمر.

انعدام الجنسية

179- ينص القانون الماليزي على أن جميع الأطفال المولودين في ماليزيا، بغض النظر عن جنسية والديهم أو وضعهم القانوني، يمكنهم اللجوء إلى إجراءات تسجيل المواليد الرسمية والحصول على شهادات الميلاد.

180- وتقدم الحكومة بشكل استباقي خدمات استشارية وتنفذ برامج توعية تتعلق بالوثائق الرسمية الوطنية، لا سيما في المناطق الريفية. ويتم ذلك من خلال مبادرات متواصلة مثل برنامج MEKAR الذي يتضمن خدمات متنقلة للتسجيل. ويتلقى البرنامج الدعم من الوكالات الحكومية المحلية لضمان إمكانية فهم الذين يعيشون في المناطق النائية أو الريفية لهذه الخدمات والاستفادة منها. ومن عام 2018 إلى عام 2022، تم الاضطلاع بما مجموعه 237 6 برنامجاً في إطار MEKAR.

181- وفي عام 2023، وافقت الحكومة على مراجعة الجزء الثالث من الدستور الاتحادي فيما يتعلق بمسائل الجنسية. وأنشئت لجنة وزارية ولجنة فنية لهذا الغرض.

مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

182- وضعت ماليزيا استراتيجية مكافحة الإرهاب لتنسيق جميع مبادرات مكافحة الإرهاب. وتعطي اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب الأولوية لما يلي:

(أ) تعزيز الاستخبارات والتعاون الدولي؛

(ب) تعزيز التشريعات وإنفاذ القانون وأمن الحدود؛

(ج) حماية البنى التحتية الوطنية الرئيسية؛

(د) تنفيذ برامج التوعية ومكافحة التطرف؛

(هـ) تعزيز إدارة الأزمات.

183- ويواصل المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لجنوب شرق آسيا إشراك الشباب من خلال مبادرات الرسائل المضادة مثل "بناء قصص فعالة من خلال روايات الشباب لتعزيز القدرة على الصمود".

184- كما أطلقت ماليزيا بوابة جامعة لتسهيل الإبلاغ المسؤول عن التطرف العنيف والإرهاب.

185- وتقوم الحكومة بوضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل لمنع التطرف العنيف ومكافحته، وهي خطة شاملة تحدد الاستراتيجيات والمبادرات التي يتعين على أصحاب المصلحة المعنيين تنفيذها في إطار جدول الأعمال الوطني لمنع التطرف العنيف ومكافحته.

رابعاً- الاستنتاجات والطريق إلى الأمام

186- لقد أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً منذ دورات الاستعراض الثلاث السابقة. وتواصل الآليات المحلية لحقوق الإنسان العمل من أجل النهوض بجدول أعمال ماليزيا في مجال حقوق الإنسان.

187- ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ التزامات حقوق الإنسان أمر لا مفر منه. وتعترف الحكومة بأن حقوق الإنسان لا توجد في فراغ. فهذه الحقوق تتأثر بعوامل مختلفة ومعقدة مترابطة ومتداخلة، بما فيها توافر الموارد والقدرات والخبرات. ولذلك، تتطلع ماليزيا إلى تبادل الآراء على نطاق واسع بشأن تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات، لا سيما في المجالات التالية:

(أ) التوعية والتثقيف؛

(ب) صياغة التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات؛

(ج) البدائل عن احتجاز الأطفال؛

(د) اللاجئون والمهاجرون؛

(هـ) الخدمات القضائية والقانونية.

188- وتعتبر ماليزيا الاستعراض الدوري الشامل عملية مهمة وشاملة لتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات والنهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل ماليزيا تيسير المشاركة الشاملة والبناءة لأصحاب المصلحة المتعددين في جهودها لتحقيق التزاماتها بموجب الاستعراض الدوري الشامل.

Notes

[1] A total of 268 recommendations were addressed to Malaysia, out of which 148 recommendations were accepted outright; 35 recommendations were accepted in part; and 85 recommendations were accepted in principle. The full list of recommendations is available at *G1904193.pdf (un.org)*.

[2] Malaysia's mid-term report is available at *Malaysia-Mid-Term-Review-Report-Third-cycle.pdf (ohchr.org)*.

[3] The Federal Constitution of Malaysia, the Universal Declaration of Human Rights (UDHR), the Cairo Declaration on Human Rights in Islam (CDHRI) and other international instruments provides a framework of reference for NHRAP.

[4] SSC on Human Rights, Election and Institutional Reform, SSC on Women, Children and Community Development, SSC on Finance and Economy, SSC on Health, SSC on International Relations and

International Trade, SSC on Domestic Trade, Entrepreneurship, Cost of Living and Agriculture, SSC on Infrastructure, Transportation and Communication, SSC on Nation Building, Education and Human Resources Development, SSC on Environment, Science and Plantation and SSC on Security.

[5] Principles relating to the Status of National Institutions (The Paris Principles) | OHCHR.

[6] Promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels.

[7] Laws and regulations that have been repealed, revised, developed since 2018.

Repealed/Revoked

1. Anti-Fake News (Repeal) Act 2020 [*Act 825*] repealed the Anti-Fake News Act 2018;

2. Emergency (Essential Powers) (No. 2) Ordinance 2021 that allows the government to prosecute anyone who spreads misinformation about COVID-19 or the Emergency was revoked through the resolution in *Dewan Rakyat* (House of Representatives) on 25 October 2021 and in *Dewan Negara* (Senate) on 8 December 2021;

3. Printing Presses and Publications (Control of Undesirable Publications) (Revocation) Order 2018 – a subsidiary legislation issued in the form of orders by the Minister of Home Affairs to revoke the prohibition of printing, importation, production, reproduction, publishing, sale, issue, circulation, distribution or possession of publications specified in the order;

4. Printing Presses and Publications (Control of Undesirable Publications) (Revocation) Order 2019 – a subsidiary legislation issued in the form of orders by the Minister of Home Affairs to revoke the prohibition of printing, importation, production, reproduction, publishing, sale, issue, circulation, distribution or possession of publications specified in the order;

5. Printing Presses and Publications Act (Control of Undesirable Publications) (Revocation) (No. 2) Order 2019 – a subsidiary legislation issued in the form of orders by the Minister of Home Affairs to revoke the prohibition of printing, importation, production, reproduction, publishing, sale, issue, circulation, distribution or possession of publications specified in the order; and

6. Printing Presses and Publications (Control of Undesirable Publications) (Revocation) (No. 3) Order 2019 – a subsidiary legislation issued in the form of orders by the Minister of Home Affairs to revoke the prohibition of printing, importation, production, reproduction, publishing, sale, issue, circulation, distribution or possession of publications specified in the order.

Revised / Amended

1. Constitution (Amendment) Act 2019 which reduces the voting age in national and state elections from the current 21 years to 18 years;

2. Film Censorship (Prohibition) Order 2019 to introduce new film classifications that would reduce the need for censorship;

3. Universities and University Colleges (Amendment) Act, Private Higher Educational Institutions (Amendment) Act and Educational Institutions (Discipline) (Amendment) Act of 2019, to further increase the space and freedom of students to manage their own associations and its finances;

4. Peaceful Assembly (Amendment) Act 2012, reducing the notification period from 10 days to 5 days;

5. Industrial Relation (Amendment) Act 2020 to grant more benefits for workers including minimum wage, entitlement to overtime, recognition of unions and other matters;

6. Societies Act 1966 (Revised 2021) in 2021 to ensure the Act is relevant in current times;

7. Constitution (Amendment) (No.2) Act 2022 regarding exemption from voting for election;

8. Constitution (Amendment) (No.3) Act 2022 to prevent individuals elected under the ticket of a political party from crossing over;

9. Penal Code (Amendment) Act 2023 to make stalking an offence;

10. Sarawak Interpretation Ordinance 2005 to legally recognise more ethnicities and sub-group as indigenous people in the State;

11. Sarawak Land Code (new Section 6A) provides for the creating of native territorial domain among the Indigenous people, including territorial domain and communal forest reserve;

12. Sexual Offences against Children (Amendment) Act 2023 provides a provision for any person who participates in child sexual performances to be prosecuted;

13. Evidence of Child Witness (Amendment) Act 2023 provides provisions to increase the age limit of children from 16 to 18 years and to include provisions related to special hearings for child witnesses to give evidence, as well as to prohibit improper questions to child witnesses;

14. Penal Code (Amendment) (No.2) Act 2023 amends the Penal Code to decriminalise suicide attempts in Malaysia;

15. Mental Health (Amendment) Act 2023 to allow crisis intervention officers to arrest any person attempting to commit suicide; and

16. Insolvency (Amendment) Act 2023 to provide for a more effective administration of bankrupts' in view of the country's development.

Developed

1. Temporary Measures for Reducing the Impact of Coronavirus Disease 2019 (COVID-19) Act 2020 [*Act 829*] to provide temporary relief to parties who are unable to perform their contractual obligations in the context of debt recovery;

2. Independent Police Conduct Commission Act 2022 [*Act 839*] is an act to provide for the establishment of the Independent Police Conduct Commission as an independent oversight body and to provide for its functions and powers, including powers on matters relating to complaints of misconduct and its investigation, and for related matters;

3. Abolition of Mandatory Death Penalty Act 2023 [*Act 846*];

4. Revision of Sentence of Death and Imprisonment for Natural Life (Temporary Jurisdiction of the Federal Court) Act 2023 [*Act 847*] is an act to provide for the temporary revisionary jurisdiction of the Federal Court to review the sentence of death and imprisonment for natural life imposed on a convicted person following the abolition of the mandatory death penalty.

[8] Convention on the Elimination of Discrimination Against Women (CEDAW), the Convention on the Rights of the Child (CRC) and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD).

[9] List of SPMH Visits is as follow:

1. Special Rapporteur (SR) on the Promotion and Protection of the Right to Freedom of Opinion and Expression (1998);
2. Independent Expert on the Right to Development (2001);
3. SR on the Right to Education (2007);
4. Working Group on Arbitrary Detention (2010);
5. SR on the Right to Food (2013);
6. SR on the Right of Everyone to the Enjoyment of the Highest Attainable Standard of Physical and Mental Health (2014);
7. SR on Trafficking in Persons (TIP), especially Women and Children (2015);
8. SR in the Field of Cultural Rights (2017);
9. SR on Sale and Sexual Exploitation of Children (2018);
10. SR on Human Rights to Water and Sanitation (2018);
11. SR on the Situation of Human Rights in Myanmar (2019);
12. SR on Human Rights and Extreme Poverty (2019); and
13. SR on the Situation of Human Rights in Myanmar (2022).

[10] Malaysian Ringgit.

[11] *Rumah IKRAM* is also known as Malaysian Family Home.

[12] Social Security Organisation.

[13] Statistics based on Health Facts 2022.

[14] Penal Code (Amendment) (No 2) Act 2023, which deleted Section 309 of the Penal Code. Section 309 punished attempted suicide with up to one year in jail, or a fine, or both. The Act has been gazetted on 11 August 2023.

[15] UN Refugee Agency.

[16] Pillar 1 – Transforming health service delivery; Pillar 2 – Advancing health promotion and disease prevention; Pillar 3 – Ensuring sustainable and equitable health financing; and Pillar 4 – Strengthening the Health System's Foundations and Governance.

[17] K11 provides education to children from Year 1 to Form 5 in the same school.

[18] Action Committee on the Management of Children Issues Online.

[19] INTERPOL, UNICEF and ECPAT International.

[20] Dasar Pembangunan Orang Asli.

[21] United Nations Population Fund (UNFPA).

[22] Council for Anti-Trafficking in Persons and Anti-Smuggling of Migrants.

[23] List of activities can be obtained at *Annual Reports – SUHAKAM*.